بين أصول الحديث وأصول التاريخ

دراسة مقارنة في المناهج

الدكتور أحمد محمود صبحي

مدرس الفلسفة الإسلامية بكلية

الآداب في الجامعة الليبية

تمهيد :

هذه دراسة مقارنة بين منهجي علمين هما الحديث والتاريخ ، وقد تبدو الصلة بينهما بعيدة لاختلاف موضوع كل منهما عن الآخر ، فموضوع الحديث ما نسب الى الرسول عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير ، بينما التاريخ علم يدرس وقائع الماضي والحديث خاص بالإسلام ، والتاريخ علم يتصل بما كان في اي زمان أو مكان ! ولكن هذه الدراسة تتعلق بالمنهج لابالموضوع ، ذلك ان لكل علم جانبين : مادته او موضوعه – ومنهجه او طريقة البحث فيه. حقيقة ان طريقة البحث في العلم لابد ان تتكيف تبعاً لموضوع العلم ومن ثم لابد أن تختلف العلوم في مناهجها كما تختلف في موضوعاتها ، ولكن كل مجموعة متجانسة من العلوم تلتقي في اسس عامة تسوغ لنا أن ندرجها تحت منهج معين ،

تلتقي العلوم الطبيعية كالطبيعة والكيمياء عند المنهج التجريبي كما تلتقي العلوم الرياضية عند المنهج الاستنباطي ! فهل بين الحديث والتاريخ من الشبه أو التجانس ما يسمح بعقد مقارنة بين منهجيهما !

ليس مصادفة أن تستهل معظم كتب أصول التحديث[1] – أو علم مصطلح الحديث – تحديدها لماهية هذا العلم فتعده مرادفاً للخبر أو الأثر ، وقد تجعل الحديث خاصاً للنبي والخبر حديثاً لغيره ثم قد تجعل الأثر ما روى عن الصحابة وقد تجيز اطلاقه على كلام النبي[2] ، وبصرف النظر عن هذه الإختلافات في تحديد مفاهيم هذه الألفاظ الثلاثة ، فان للفظي « الخبر » « والأثر » مدلولاً تاريخياً واضحاً اذ يعطيانه انطباعاً أنهما يتعلقان بالماضي هذا الماضي الذي كان ولا يمكن ان يكون لأن اتجاه آنات الزمان من الحاضر الى المستقبل دون عود الى الماضي ، انه ان صح ان نضع كل علم في قوالب خاصة به دون غيره او بالأحرى مقولات[3] ، فان اول مقولة للتاريخ هو الزمان ، تنطبق هذه المقولة ايضاً على الحديث طالما ان قول النبي او فعله قد اصبح خبراً او أثرا .

والمقولة الثانية للتاريخ هى الفردية . بمعنى أن كل واقعة تاريخية فهى جزئية لا مجال فيها للتعميم لأن ما هو عام لابد أن يتجاوز قيود الزمان وحدود المكان بينما وقائع التاريخ تحددها مقولة الزمان فضلاً عن المكان ، فنابليون مثلاً باعتباره شخصية تاريخية فرد أو اسم جزئي لعب دوراً تاريخياً في زمن معين في قطر معين ولا مجال أن يتكرر هو بشخصه ، وطالما أن الحديث قول أو فعل محمد بن عبد الله رسول الله ونبي المسلمين ، ولا نعني بالحديث فرداً غيره وقد

---

(١) كتب الحديث غير كتب أصول التحديث الا ولى تشتمل على أحاديث كالصحاح والثانية تعرض للمنهج المتبع في جمع الحديث .

(٢) القاسمي (محمد جمال الدين) : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ٦١ .

(٣) تختلف مفهوم المقولة تبعاً لاختلاف نظريات الفلاسفة في المعرفة والمنطق ولكني أعني هنا انها قالب او إطار عام يحدد الملامح الرئيسية لأي علم من العلوم .

صدر عنه القول أو الفعل في زمن معين – مدة بعثته – فان مقولة التاريخ الثانية أعني الفردية تنطبق أيضا على الحديث[1] .

ولندع المقولات إلى ميدان الفلسفة أو المنطق لنتساءل ما هو منهج الحديث وما المقصود بالتاريخ ؟ يصف المحدثون علم مصطلح الحديث – أو أصـــول التحديث – بعبارة موجزة ولكنها دقيقة: إنه رواية ودراية، ويقصدون بالرواية النقل المحرر الدقيق لكل ما أضيف إلى النبي، وبالدراية مجموعة المباحث والمسائل التي بها يعرف حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد[2] ، والمقصود بالتاريخ فن كتابة التاريخ أو بالأحرى الخطوات التي يتبعها المؤرخ حتى يصل إلى الحقيقة التاريخية .

الحق يقال انه لا بد من مزيد إيضاح خصوصاً بالنسبة لعلم مصطلح الحديث ومن ثم لا بد من وقفة عند ظروف نشأة هذا العلم لعلها تلقى الضوء عليه .

– ١ –

يحتل الحديث النبوي المكانة الثانية – بعد القرآن – كمصدر للتشريع الإسلامي بل ان مدار أكثر الاحكام الشرعية على السنن لأن كثيراً من الآيات جاءت مجملة فكان تفصيلها في الحديث ، ولكن الحديث النبوي لم يدون إلا في نطاق فردي محدود[3] – في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وقد قيل انه نهى عن ذلك فقد ورد في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري أنه قال : « لا تكتبوا

---

(١) تتضح مقولة الزمان في الحديث ايضاً في ناسخه ومنسوخة طالما ان الحديث اللاحق ينسخ السابق إن جاء معارضاً له ، اما مقولة المكان فانها تنطبق جزئياً على الحديث طالما ان مجاله مكة او المدينة او ما بينهما ثم احياناً في الكشف عن الظروف التي قيل فيها الحديث .

(٢) د . صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه « عرض ودراسة » ص ١٠٥

(٣) بعض صحائف لعلي وكذلك سمح الرسول لعبد الله بن عمرو بن العاص المرجع السابق ص ٣٦.

عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج ومن كذب علي فليتبوأ مقعده من النار »[1] وظاهر من مضمون الحديث أنه علة المنع خشية التباس الحديث بالقرآن ، يؤكد ذلك أنه قال للنفر القليل الذي كانوا يدونون الحديث : « لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف » ، وهكذا كان التدوين للقرآن وللحديث الرواية .

لم يبدأ التدوين الرسمي للحديث الا على رأس المائة الثانية من الهجرة بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى عامله على المدينة – وكذلك سائر الامصار أن : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة ماضية فاكتبه فاني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله[2] ، والواقع أن الامر لم يكن حرصاً على كلام الرسول يندرس أو يضيع بقدر ما كان خشية أن يشيع فيه غير الصحيح ، فلا يميز فيه بين صحيح وموضوع ، ولنشأة الوضع أسباب لا يكاد يغفلها لخطورتها أي كتاب في أصول التحديث .

يختلف علماء الحديث على تحديد بداية لنشأة الوضع – بين زمن الرسول أو زمن الخلافات السياسية – ولكنهم يقررون قضيتين :

الأولى : أن الوضع بدأ يلفت الانظار بعد نهاية الخلافة الراشدة ومنذ بداية الملك العضوض .

الثانية : أن أول الأحاديث الموضوعة كانت في الفضائل أو بالأحرى مناقب الصحابة[3] .

وتفصيل ذلك أن معاوية بعد أن استقر الأمر له أصدر أمره إلى خطباء المساجد أن يسبوا على المنابر « أبا تراب » علي بن أبي طالب ثم أعقب ذلك أمر آخر أن برئت الذمة ممن يروى حديثا عن علي أو في حق علي أو آل بيته ، وذلك

---

(١) صحيح مسلم حـ ٨ ص ٢٢٩

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى حـ ٢ ص ١٣٤

(٣) الشيخ مصطفى السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٣١

موقف يتسق مع الأول إذ لا يعقل أن يلعن على المنابر ثم أن تروى الاحاديث عنه ، فكان الموقف التلقائي من الشيعة ذا طابعين :

الأول : أن ينتهي سند احاديثهم إلى علي أو أحد شيعته دون غيرهم .

الثاني : وضع أحاديث في مناقب علي ، يقول ابن أبي الحديد – وهو شيعي : واعلم أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة فانهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابل هذه الأحاديث [1] .

ولم يقتصر الوضع على أحاديث المناقب والمثالب ، ذلك أن الناس على دين ملوكهم ، فحينما غلب هؤلاء مصالحهم السياسية على حرمة الأحاديث النبوية سرت عدوى ذلك بين الناس في مظاهر شتى من تفكيرهم ، فكانت هناك أحاديث موضوعة في التزلف إلى الخلفاء [2] . وفي العصبية للبلد [3] . وفي تفضيل القبائل [4] .

وانتقلت عدوى الوضع إلى المذاهب الفقهية [5] . والكلامية [6] فلا تكاد توجد مسألة خلافية فقهية أو كلامية إلا ولها اعتماد على أحاديث ، حتى قال أحد المتكلمين

---

(١) ابن ابي الحديد : شرح نهج البلاغة مجلد ١ جزء ٤ ص ٣٥٨ ، مجلد ٣ جـ١١ ص ١٦٢١٥

(٢) « الامناء عند الله ثلاث : جبريل وأنا ومعاوية »

(٣) اربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا : مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق .» لا حظ ان اثنتين منها في الشام وتقرير دمشق

(٤) احمد أمين : فجر الاسلام ص ٢٦١

(٥) سيكون رجل في امتي يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج امتي

(٦) الخوارج : ضعوا سيوفكم على عواتقكم ثم أبيدوا خضراءهم
مخالفوهم : كن عبدالله المقتول ولا تكن عبدالله القاتل
المرجئة : من قال لا اله الا الله دخل الجنة قيل وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق .
مخالفوهم : لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن .
المصدر : ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ص ٩٢٨ .

إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فانا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً [1] .

ولم تكن رقة الدين هى وحدها الباعثة للوضاعين على التجرؤ على الكذب على الرسول ، وإنما من الغريب أن يشارك في ذلك بعض الصالحين فقد وضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب احتساباً لله في ظنهم ، فان ذكروا بأنهم يكذبون على الرسول وبحديثه في هذا الصدد قالوا نحن نكذب له أو عليه ، فوضعت أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة وفي فضائل الأذكار والأوراد فان نبه إلى هذه الأحاديث التي يحدث فيها من الرقائق غلام خليل قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة [2] .

وكانت مهمة بعض الوعاظ أن يأتوا بكل غريب ليستميلوا العامة بقصص مكذوبة منسوبة إلى النبي حتى قال يحيى القطان : ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير .

وهكذا شارك في الوضع الزنادقة ، كعبد الكريم بن أبي العوجاء الذي اعترف حين قدم للقتل أنه وضع أربعة آلاف حديث ، إلى جانب القصاص والمتعصبين للمذاهب الكلامية والفقهية فضلاً عن المتملقين إلى الحكام .

كان لا بد أن يقوم علماء يروعهم هذا كله ويتفرغوا في صبر وأناة ودقة وورع لتنقية صحيح الحديث من موضوعه بعد أن بلغ الأخير عشرات الألوف إلى حد ان الامام البخاري حين جمع الحديث وصححه الغى الأحاديث المتداولة تربو على ستمائة ألف حديث لم يصح لديه منها أكثر من أربعة آلاف حديث وأن أبا داود لم يصح لديه من خمسمائة الف حديث غير أربعة آلاف وثمانمائة [3] * .

نستخلص من ذلك أمرين :

---

(١) السيوطي (جلال الدين) : اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة حـ٢ ص ٤٦٨ .

(٢) مصطفى السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٠٣ .

(٣) أحمد أمين : فجر الاسلام ص ٢١٢

* لا يعني ذلك ان ما لم يذكره البخارى يعد موضوعا وإنما تشدد هو في الإسناد حتى صح لديه ما جمعه

الأول : أنه إذا كان علم مصطلح الحديث[1] قد انبثق رد فعل للوضع فان نقطة البدء فيه هى الشك إلى حد أن أصبح حسن الظن مدعاة للاتهام بالغفلة ، فلا يعد الرجل محدثاً إذا حدث بكل ما سمع كما يقول الامام مالك ، وقيل ليحيى القطان : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة فقال : لأن يكون هؤلاء خصمي أحب اليّ من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يقول لي : لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي [2] ؟

الثاني : أن نقطة البدء في هذا العلم هى الاحاديث المتداولة ونقطة الانتهاء هي الاحاديث الصحيحة كما نطق بها النبي فعلاً ، فالعلم إذن يتخذ مساراً معاكساً لاتجاه الزمان ، ومن ثم فالمنهج هنا يمثل منهج التاريخ الاسترادي – أي الإستعادة التصويرية – طالما أن الاستعادة الواقعية أو بالأحرى مراجعة النبي مستحيله – لما وقع منه فعلاً من خبر أو أثر من قول أو فعل .

• • •

إذا انتقلنا بعد ذلك إلى علم التاريخ لنستشف طابعه نجد أنفسنا مع ابن خلدون الذي استهل مقدمته بفصل تحت عنوان : (في فضل علم التاريخ)وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط والأوهام وذكر شيءمن أسبابها) ، اشار في هذا الفصل إلى ما يقع فيه المؤرخون وأئمة النقل من مغاليط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم في نظره على مجرد النقل غثا أو سمينا دون أن يقيسوها بمعيار الحكمة أو يقفوا على طبائع الكائنات أو يقارنوها بأشباهها وذكر أمثلة لذلك منها

---

(١) أول من صنف في هذا العلم القاضي ابو محمود الرامهرمزى (٣٦٠هـ.) وكتابه : المحدث الفاصل بين الراوي والسامع. ثم الحاكم ابوعبدالله النيسابورى (٤٠٥) وكتابه : معرفة علوم الحديث ثم الخطيب البغدادي وكتابه : الكفاية في علم الرواية. واكتملت صياغة العلم لدى ابن الصلاح الشهرزورى (٦٤٢ هـ) وكتابه : علوم الحديث. وقد تبعه كثيرون فضلا عن شروح ومتون على كتابه من العراقي والسخارى والنووى

(٢) د. مصطفى السباعي : السنة ومكانتها ... ص ١٠٨ .

ما نقله المسعودي وغيره أن جيوش بني اسرائيل في التيه كانوا ستمائة ألف أو يزيدون ثم محص ابن خلدون الخبر فاستخلص أن مثل هذا العدد تضيق به ساحة الأرض فضلاً عن أن بين موسى واسرائيل أي يعقوب أربعة أجيال ويستبعد أن يتشعب النسل في مدى مائتين وعشرين سنة إلى مثل هذا العدد [1] .

يشير ابن خلدون أيضا إلى مبالغة الرواة في ذكرهم لأية أرقام كعدد العساكر وأمول الجبايات أو خراج السلطان أو نفقات المترفين بينما إذا استجليت الأمر تجده لا يصل إلى معشار ما يعدونه، ويرد ذلك إلى ولوع النفس بالغرائب وسهولة التجاوز على اللسان والغفلة على المتعقب والمنتقد حتى لا يحاسب نفسه على خطأ ولا يطالبها في الخبر بتوسط ولا عدالة ولا يراجعها إلى بحث وتفتيش فيرسل عنانه ويسيم في مراتع الكذب [2] .

أدرك ابن خلدون أن الكذب متطرق بطبيعته إلى الخبر فاستقصى الأسباب المقتضية له وحصرها فيما يأتي : —

١ — التشيعات للاراء والمذاهب فان النفس إذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله .

٢ . الثقة بالناقلين وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح [3] .

٣ . الذهول عن المقاصد فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما سمع أو عاين وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب .

٤ . تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح . — فيستفيض الأخبار بها على غير حقيقة فالنفوس مولعة بحب الثناء والناس منطلقون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة .

---

(١) ابن خلدون وتحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي : المقدمة جزء ١ ص ٣٦٥

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٧

(٣) يلاحظ ان ابن خلدون قد استعار هذا الاصطلاح من علم مصطلح الحديث

وقد اتجه ابن خلدون بعد وعيه التام بأخطاء المؤرخين والرواة والأسباب المفضية إلى هذه الأخطاء بل سبر عللها في أغوار النفس البشرية، اتجه إلى تأسيس علم لتمحيص الخبر ، ولكن علم العمران ليس هو ما نحن بصدده الآن لأنه علم يستند إلى أن للتاريخ ظاهرا وباطنا ، في ظاهره إخبار عن الأيام والدول ، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق [١] ، تلك فلسفة للتاريخ [٢] . أما ما نحن بصدده الآن من أصول التأريخ فيستند إلى التعرف على القواعد التي يجب أن يتبعها المؤرخ أو الباحث في كتابته للتاريخ، إن كل ما ذكره ابن خلدون من أخطاء المؤرخين والرواة والدواعي المؤدية إلى الكذب أو الخطأ في النقل هى بالضبط نقطة البدء في أصول التأريخ أو منهج البحث التاريخي وان كان ابن خلدون قد اتخذ مسارا آخر إلى فلسفة التاريخ أما منهج البحث التاريخي فدراسة نقدية للأخبار المروية والوثائق التاريخية، وسنعرض لاتجاهات هذا المنهج كما اكتملت صياغته لدى كل من لانجلوا وسينيوبوس في كتابهما المشترك : المدخل إلى الدراسات التاريخية [٣] .

يمكن أن نستخلص مما سبق النقاط الآتية :

١ ــ ان نقطة البدء في التأريخ هى الشك ــ ذلك الشك الذي لا بد أن يسبق أي تصديق من أجل التثبت من صحة الخبر ، يقول لانجلوا : لا تاريخ بدون تحصيل [٤] ويقصد بالتحصيل التأكد من أصالة الأصول والتثبت من خلو الوثائق من كل دس أو خطأ أو تزوير، إذ لا يجوز للمؤرخ أن يثق بكل ما يُكتب أو أن يصدق كل ما يقرأ ، يقول سينيوبوس : ان قضاء عشر سنين في تحقيق أفضل

---

(١) ابن خلدون وتحقيق علي عبد الواحد وافي : المقدمة جزء ١ ص ٢٦١

(٢) ذهب الدكتور علي عبد الواحد وافي ان علم العمران هو علم الاجتماع وذهب غيره أنه فلسفة الحضارة ولكن كثيراً من المؤرخين مثل فلنت وتوينبي وغيرهما يعدونه فلسفة التاريخ.

(٣) Langlois et Seignobos: Introduction aux études historiques

وقد ترجمه الدكتور عبدالرحمن بدوى مع كتابين آخرين تحت عنوان : النقد التاريخي

(٤) Sans érudition pas d'histoire

نص ممكن لوثيقة سقيمة أفضل من نشر عدة مجلدات عن وثائق غير محققه في نفس المدة اذ سيضطر العلماء في المستقبل أن يعيدوا تحقيقها بتكاليف جديدة [١].

٢ – يتخذ المؤرخ في التاريخ مسارا معاكسا لاتجاه التاريخ واتجاهه في ذلك ذو شقين :

الأول : من الوثيقة التي تحت يده إلى الأصل الذي صدرت عنه للتأكد من أن الوثيقة صحيحة وليست زائفة .

الثاني : من الأصل إلى الحادثة التاريخية ذاتها للتثبت من أن الوثيقة وصف دقيق لما جرى بالفعل وأن مضمونها مطابق للأحداث التي ترويها .

لعل أوجه الشبه بين منهجي الحديث والتاريخ قد بدأت تتضح ، انهما يلتقيان عند مقولتين : الزمان والفردية ، ان نقطة البدء في كل منهما واحدة : أحاديث موضوعة أو وثائق مزورة ومن ثم لا بد من الشك ومن النقد ، ان منهجهما واحد مسار معاكس لمسار التاريخ : المنهج الاسترادي . على أن أوجه الشبه هذه يجب ألا تخفى اختلافا بين التحديث والتأريخ ، لقد سبقت الإشارة إلى أن تدوين الحديث لم يبدأ بصورة شاملة الا منذ عهد عمر بن عبد العزيز ، وأن الرواية تستند إلى المشافهة والاستظهار إذ يعتمد الراوي على الذاكرة ويعول على مقدرته في الحفظ ، أما بصدد التأريخ فنحن في أحد شقيه على الأقل – مرحلة النقد الخارجي بصدد وثائق مكتوبة ، ومع أننا في عصرنا الحاضر نعد التدوين كتابة أدق من الرواية مشافهة فان المسلمين آنذاك لم يكونوا يرون ذلك إلى حد أن ذهب بعض المحدثين والأصوليين إلى أنه اذا تعارض حديثان أحدهما مسموع والآخر مكتوب كان المسموع أولى وأرجح [٢] ، فالاستظهار في الصدور أفضل عندهم من الكتابة على السطور ، وقد ذهبوا في تعليل ذلك إلى أن الكتابة أكثر تعرضا للغلط والتصحيف

---

(١) المرجع السابق ص ٥٤ .

(٢) الآمدى : الإحكام في أصول الأحكام حـ ٤ ص ١٦ .

من الحفظ ، وقد تبدو هذه القضية – بعد اختراع الطباعة وانتشار الكتب – غير صادقة ، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا المقدرة الفائقة لأولئك الحفاظ على الاستظهار ، يقول ابن شهاب الزهري (١٢٤هـ) أول من دون السُّنة من التابعين : ما استودعت قلبي علما فنسيته ، وما استعدت حديثا قط ، وما شككت في حديث إلا حديثا واحدا فسألت صاحبي فاذا هو كما حفظت [١] ، لقد رأوا في الحفظ مرانا للذاكرة وتثبيتا للعلم بينما ليست الكتابة كذلك ، قال ابراهيم النخعي : لا تكتبوا فتكلّوا ، لقد كانت الرواية عندهم نقل حي عن حي – شيخ عن شيخ – بينما الكلمة المكتوبة ميتة قد لا تفصح عن مرادها ، وبصرف النظر عن هذه المفاضلة فالمقصود هنا مجرد الإشارة إلى اختلاف أصول التحديث عن أصول التأريخ اختلاف الرواية عن التدوين .

– ٢ –

كيف تمكن علماء مصطلح الحديث من الوصول إلى أحاديث النبي الصحيحة في خضم عشرات الألوف من الأحاديث الموضوعة ؟ أي منهج اتبعوه لتنقية المقبول من المنكر والصحيح من الموضوع ؟

تتفاوت الاحاديث المروية بين الصحيح والضعيف ، وصحة الحديث تقتضي أمورا :

١ – من ناحية عدد سامعيه : يتفاوت عدد سامعيه من الصحابة بين من بلغوا حد التواتر – أي رواه جمع يستحيل في العقل والعادة تواطؤهم على الكذب . (اختلفوا في العدد بين أربعة أو عشرة أو عشرين أو سبعين) ولا يهم عددهم وإنما الأهم تصور استحالة التواطؤ على الكذب – وبين ما هو أخبار آحاد ، وبين المتواتر وأخبار الآحاد ما هو عزيز وما هو مشهور ، الأحاديث المتواترة أصحها وتعد حجة تلزم العلم والعمل على عكس أخبار الآحاد فلا تعد حجة لأنها تفيد الظن في رأي البعض ومنهم المعتزلة [٢] .

---

(١) الشيخ مصطفى السباعي : السنة ومكانتها ص ١٤٢ .

(٢) ابن كثير : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٥ ، ٢٣ ، ٣٦ ، ٦٣

على أن مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها ليس كميا حتى يقارن بين المجموع والأفراد وانما هو قيمي يعنى بأوصاف الرجال المذكورين في الأسانيد [١] ، بل ذهب بعضهم إلى أنه اذا تعارضت الكثرة مع العدالة رجحت العدالة [٢] .

٢ – من ناحيةابتداء السند : ان قل العدد بينأول الرواة وآخرهم مع اتصال السند فذلك هوالاسناد العالي الذي يفضل الاسناد النازل لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ لأنه ما من راو الا والخطأ جائز عليه ، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما قلّت قلّ ، على أنه العبرة مرة أخرى ليست كمية – طول السند أو قصره – وانما المعوّل علىالعدالة فقد يكون الاسناد العالي في بعض الأحوال مفضولاً [٣] .

٣ – من ناحية انتهاء السند : الحديث الصحيح ما نقله الثقة عن الثقة حتى يبلغ به الرسول مع الاتصال ، فان بلغ في الروايةمنتهاه وهو الصحابيفهو مسند وان سقط منه الصحابي وهو أول رواته عن النبي فهو مرسل ومن ثم سقطت عنه الصحة .

٤ – باعتبار تسلسل السند : أ – ان سقط في اسناده رجل ومن ثم لم يصبح متصلاً فهوحديث منقطع فإن سقط منه راويان فأكثر فتلك درجة أشد في الضعف وهو حديث معضل .

ب – ضرورة الالتقاء والسماع المباشر من الراوي عن المروي عنه ، وقد دقق أئمة الحديث في ذلك فمن شروط الإسناد الصحيح ألا يكون في اسناده : أخبرت عنفلان – حدثت عن فلان –بلغني عن فلان– أظنهمرفوعا ،فكل ذلك مما

---

(١) د . صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٤٤

(٢) القاسمي (محمد جمال الدين) : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ٣١٢

(٣) صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٥٠

ينفسد به الحديث [1] ، اذ التحديث عن غير سماع ضرب من التدليس في الرواية بينما يعتبر حديثاً مسنداً اذا اتصل سنده من مبدأه إلى منتهاه بألفاظ : أخبرني – أنبأني – حدثني – سمعت فلانا يقول – قال لي وكذلك قول الصحابي : أمرنا رسول الله أن نفعل كذا – نهانا أو نهينا عن .. – كنا نؤمر بـ ... – سمعت رسول الله يقول ... – من السُّنة كذا [2] .

وقد اقتضت هذه الدراسة النقدية لإسناد الحديث أو بالأحرى الرواة – توثيقهم أو تضعيفهم – معرفة هؤلاء الرواة وتاريخهم وطبقاتهم وشيوخهم وتاريخ مواليدهم ووفياتهم وسجلوا أماكن اقامتهم وأسفارهم للتثبت من امكان التقاء الراوي بمن روى ، يقول سفيان الثوري : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ [3].

الدراسة النقدية للخبر تقتضي التحقيق من صدق المبر ومن ثم فانه إلى جانب اتصال السند وتواتر الخبر لا بد من التحقق من صدق الراوي ومن ثم اشترط المحدثون في الراوي العقل والضبط والعدالة والإسلام [4] ، أما العقل فقد قصد به القدرة على التمييز حتى يتمكن من حمل الرواية ومن ثم سمحوا للصبي غير البالغ حفظ الحديث دون حمله – أي روايته – كذلك رأوا أن يمسك عن التحديث من بلغ الثمانين ، وأما الضبط فيعني أن يتمتع الراوي بقوة الذاكرة ودقة الملاحظة فضلاً عن الفهم ، وأما عدالته فالمقصود بها استقامته التامة في شؤون الدين وسلامته من الفسق إلى حد رد الرواية عمن عرف عنه الكذب في حياته العامة ، قال مالك : لا يؤخذ العلم عن أربعة : رجل معلن للسفه وإن كان أروى الناس ورجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا أتهمه أن يكذب على رسول الله

---

(١) الحاكم (ابو عبدالله النيسابوري) وتحقيق الدكتور السيد معظم حسين : معرفة علوم الحديث ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠

(٣) د. صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ص ٦٥

(٤) المرجع السابق : ص ١٢٦ وما بعدها

صلى الله عليه وسلم وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدّث به .

كذلك كره المحدّثون الرواية عن أهل الأهواء والبدع ، أما أصحاب المذاهب الكلامية فقد تشددوا بل رفضوا في أكثر الأحيان الحديث الذي يوافق صاحب المذهب [1] ، كذلك تحرجوا عن الرواية ممن يأخذ على التحديث أجرة خشية أن يغريه الأجر فيدفعه إلى التزيد في التحديث أو على حد تعبيرهم لما في ذلك من خرم المروءة [2] .

ومن آداب المحدّث ألا يحمل علمه إلى الوزراء ولا يغشى أبواب الأمراء فإن ذلك في نظرهم يزري بالعلماء [3] .

وأنكروا على الرواة التحديث بالغريب والمنكر واستخفوا بمن يبحث عن ندرة الحديث تباهيا على الخاصة وتعاليا على العامة فمن طلب غريب الحديث في نظرهم كذب .

ويلزم المحدّث بعد ذلك اتقان بعض العلوم كالقرآن وعلومه والفقه والأصول واللغة ودقائقها والتاريخ والسيرة والمغازي ، كما يلزمه الورع ومعاشرة أهل الدين ومباحثتهم مع حسن الفكر ونباهة الذهن ومداومة الإشتغال بالحديث والسعى إلى لقاء أهله أينما كانوا يسألهم ما عندهم ، يقول سعيد بن المسيب : إني كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد [4] .

ليس غريبا أن يكون بعد ذلك ما جمعه رجال الحديث أقل كثيرا مما تركوه

---

(١) فرق اغلبهم بين كون الراوي راوياً وبين كونه مشايعاً لفرقة كلامية فأجازوا التحديث عنه فيما يوافق مذهبه غير أنهم ردوا أحاديث الشيعة لأنهم في رأيهم يجيزون الوضع . راجع اختصار علوم الحديث ص ١٠٧ والفرق بين الفرق للبغدادى ص ١٠٣

(٢) الغزالي الأدب في الدين : ص ٥

(٣) صبحي الصالح : علوم الحديث ... ص ٦٤

(٤) الشيخ مصطفى السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٠٨

لأن مناهجهم في الجرح أشد منها في التعديل .

على أن هذا التجريح ان شمل الرواة فهو لا يشمل الصحابة لأنهم كلهم عدول عند أهل الحديث ، على أن هذا لا يمنع من الترجيح في الرواية عنهم إذ ترجح رواية من كثرت مخالطته للنبي ، واذا كان الحديث يتعلق بواقعة أو رداً على استفسار ترجحت رواية صاحب الواقعة أو المستفسر لأنه أعرف بها كذلك ترجح رواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكره [1]* .

وأما الاسلام فلأن الراوي ينقل اقوالاً تتعلق بأحكام هذا الدين ومن ثم لزم أن يكون مؤمنا بالعقيدة .

* * *

ننتقل بعد ذلك إلى أصول التاريخ لنتابع الخطوات التي يتبعها المؤرخ من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية ، كيف يتأكد من صحة ما لديه من وثائق – أي عدم زيفها – ثم من صدقها – أي مطابقة مضمونها لما وقع بالفعل في التاريخ– ؟ ظاهر أن في الأمر جانبين : صحة الوثيقة وذلك موضوع النقد الخارجي أو ما اصطلح على تسميته نقد التحصيل ، صدق الوثيقة وذلك موضوع النقد الداخلي.

ظاهر أن النقد الخارجي يتعلق بوثائق مكتوبة ويهدف إلى الوصول إلى أفضل نص محقق وأقرب إلى ما كتبه صاحب الوثيقة نفسه ان لم يكن ما كتبه فعلاً ، ولا مجال لذلك في الحديث طالما أن التداول فيه يعتمد على الرواية أو السماع [2] .

---

(١) القاسمي : قواعد التحديث ص ١٩٩

* كون الصحابة جميعاً عدولا لا يعني استواءهم في الفضل والمتكلمون يخالفون رجال الحديث في استواء عدالتهم فالمعتزلة يجرحون من شارك في الفتنة والشيعة يسقطون العدالة عمن حارب علياً أو خذله ، وأهل السنة وحدهم الذين يقولون بعدالتهم جميعاً (راجع الغزالي : المستصفى في الأصول ص ١ ص ١٦٥) .

(٢) يتتبع المؤرخون في النقد الخارجي كيف تناقلت النسخ من وثيقة عن الأصل الأول لها على مر التاريخ ، وهل الأصل الأول موجود ام مفقود فان كان مفقوداً فهل النسخ المتداولة تنتهي مستقلة عن بعضها البعض الى الأصل ام الى نسخة عنها ، يناظر ذلك في الحديث حيث الرواية مشافهة طرق تحمل الحديث كالقراءة والإجازة (ان يجيز الشيخ رواية تلميذه عنه) والمناولة (ان يناوله كتابا ليروي عنه) والإعلام (أن يعلمه بعض أحاديثه دون ان يجيز له روايته) والوجادة (ان يجدها بين كتب شيخه من غير سماع) ولهم في ذلك كله شروط لصحة التحمل

على أن اختلاف الكتابة عن الرواية لا يعني أن ليس هناك مـا يناظر النقد الخارجي في الحديث ، فاذا كان على المؤرخ أن يتثبت من اصالة الوثيقة أي خلوها من الأخطاء والتزوير وهو ما يقتضيه نقد الوثيقة وأن يتأكد من صحة نسـبتها إلى مؤلفها وهو موضوع نقد المصدر ثم أن يرتب الوثائق حسب أهميتها وموضوعاتها تمهيدا لاستخدامها ، واذا كانت الوثيقة الأصلية وسطا بين النسخة التي أمام الباحث التاريخي وبين الحادثة التاريخية ذاتها فان الرواة هم بدورهم وسط بين الحديث المتداول والحديث الذي نطق به النبي ومن ثم فان نقط الالتقاء تتضح فيما يلي :

١ — يهدف نقد المصدر إلى بيان صحة نسبة الوثيقة إلى مؤلفها ، ذلك أن كثيراً من المؤلفات قد زيفت على أصحابها إما لرفع قيمة هذه المؤلفات نظرا لشهرتهم أو لترويج ما في هذه المؤلفات من أقوال [١] ، وفي الحديث روّج الشيعة كثيرا من الأحاديث ونسبوها إلى أئمة أهل البيت لا سيما الباقر والصادق والرضا تعزيزا لمعتقدات شيعية .

٢ — يهدف نقد الوثيقة إلى بيان صلة النسخ بالأصل فيقابل الباحث بين النسخ المتداولة للتعرف على الصلة فيما بينها والصلة بين بعضها البعض ، وان كانت كثرة النسخ تجعل الباحث في وضع أفضل فان الأهم هو استقلالها عن بعضها البعض استقلالاً يحول دون ما يسميه المحدثون التواطؤ على الكذب فليست العبرة بالكثرة وانما بالأصالة في التاريخ وبالعدالة في الحديث .

٣ — لا شك أن لقدم النسخة أهميتها لأن ذلك يقربها من الأصل المفقود وتعدد النسخ وتكراره أدعى إلى التحريف والخطأ والتصحيف ، ولكن ليسـت العبرة بالقدم فرب نسخة أحدث أقل تحريفا من نسخة أقدم [٢] . كما أن الاسناد العالي لا يفضل الإسناد النازل أفضلية مطلقة .

---

(١) الدكتور عبدالرحمن بدوى : مناهج البحث العلمي ص ١٨٩

(٢) لانجلو اوسينيوبوس : المدخل الى الدراسات التاريخية من كتاب النقد التاريخي ص ٥٤

٤ – يصنف المؤرخون وثائقهم حسب أهميتها وما تعالجه من جوانب مختلفة للحادثة التاريخية تصنيفا نقديا كما يصنف المحدّثون الأحاديث غير الموضوعة إلى قسمين رئيسين : مقبول وهو ما يحتج به ومن أقسامه الصحيح والحسن ، ومردود أو ضعيف وهو ما لا يصح الاحتجاج به وهذا بدوره أنواع وفقا لعلة ضعفه ، كذلك رتب المحدّثون الاحاديث إما تبعا لأبواب الفقه وهى الجوامع أو تبعا للإسناد وهى المسانيد [١] .

أما النقد الداخلي فنقطة البدء فيه هى الوثيقة التاريخية – سواء أكان كاتبها مؤرخا عاصر الحدث التاريخي أم شخصية لعبت دورا فيه مسجلاً انطباعاته في صيغة مذكرات أو ذكريات – ونقطة الانتهاء هى الحادثة ذاتها ، ودور النقد الداخلي هو الكشف عن مدى التطابق بين الاثنين ،

قدم شارل لانجلوا مجموعتين من الاسئلة على الباحث التيقن منها ليطمئن إلى صدق كاتب الوثيقة فيما يرويه .

المجموعة الأولى للتثبت من صدق المخبر أو الراوي فيما يرويه :

١ – هل للراوي مصلحة شخصية فيما يرويه ؟ ليس من الضروري أن تكون مصلحته فردية [٢] بل قد تكون جماعية كانتسابه إلى هيئة أو حزب أو فرقة دينية [٣] .

٢– هل كان كاتب الوثيقة في وضع اضطر إلى الكذب فيه ؟ فبعض الظروف السياسية أو العسكرية قد تستدعي عدم ذكر الحقائق وتسكت الوثائق عن ذكرها حتى لو كانت رسمية [٤] .

---

(١) د. صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ص ٣٠٩

(٢) لذلك نظيره في الحديث فقد رد المحدثون : الهريسة تشد الظهر لأن واضعه كان يبيع الهريسة

(٣) سبقت الإشارة الى رد رجال الحديث احاديث المتكلمين فيما يوافق مذاهبهم

(٤) سبقت الإشارة الى منع الرواية عن علي أو أهل بيته من جانب بعض خلفاء بني امية غير ان الصحاح المعتمد لدى أهل السنة قد جمعت بعد عصرهم .

٣ ــ هل أقدم الراوي على الرواية بدافع من الغرور الشخصي ؟

٤ ــ هل أراد الكاتب ارضاء الرأي العام أو تملق الجماهير فذكر من الأخبار ما ترضيه [١] . ؟

٥ ــ هل كان الراوي من الشباب أو من أنصاف المتعلمين الذين ينسبون مواقف بطولية كاذبة إلى شخصيات يحبونها ؟ ان واجب المؤرخ هو التشكك فيما يكتب بأسلوب جذاب ، وكلما كان القول أكثر تشويقا من الناحية الأدبية كان ذلك أدعى إلى الارتياب .

أما المجموعة الثانية من الاسئلة فللتيقن من أن كاتب الوثيقة عدل أوثقة بوجه عام وأهمها :

١ . هل يتمتع الراوي بحواس سليمة وعقل سليم [٢] .

٢ . هل كان في المكان المناسب للملاحظة ؟ جنديا أو قائدا في معركة ، سكرتيرا لجلسة في مجلس أو مؤتمر ؟ هل لجأ إلى سماع تفاصيل الحادثة من رواة آخرين ؟ قد يكون قائد معركة ولكنه اعتمد على أقوال ضباطه لبعده هو عن الميدان ومن ثم أصبحت أقواله وثيقة من الدرجة الثانية [٣] ؟ ما هى قدرته على التعميم أو التجريد كتقديره لعدد القتلى أو الجرحى [٤] ؟

هل تمتع الراوي بشروط الملاحظة العلمية ؟ ألم يغفل بعض التفصيلات نتيجة السهو أو أنه رآها غير هامة [٥] ؟

---

(١) يناظر ذلك أحاديث القصاص وميلهم الى الاستغراب لاستمالة العامة : من قال لا اله الا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان .

(٢) من شروط الراوي في الحديث كما سبقت الإشارة .

(٣) يناظر ذلك الحديث المتصل المرفوع ثم الحديث المرسل الذي سقط منه الصحابي ، وراجع ايضاً شروط تسلسل الإسناد

(٤) تناظر شرط الضبط في الراوي بل هذه تشمل على ما هو اكثر مما استفسر عنه لانجلوا

(٥) من شروط الضبط أيضاً في الحديث .

٤ ــ هل الراوي متخصص فيما يرويه ؟عسكري بالنسبة لمعركة ، سياسي بالنسبة لمؤتمر سياسي [١] .

ولا شك أن الشروط التي وضعها علماء الحديث لتعديل الراوي أشمل وأدق مما ذهب اليه المؤرخون لأن جل اهتمام المحدثين بالاسناد وهذا يعتمد كلية على الرواة ولأن الحديث يمس مسائل الدين ومن ثم تشددوا في ورع الراوي وخلقه.

واهتمامهم بالرواة وبالاسناد جعلهم يخصصون لذلك علمين مستقلين من علوم الحديث هما علم رجال الحديث وعلم الجرح والتعديل .

وتجدر الاشارة إلى أن مظاهر الخطأ وأسبابه وعوامل تضعيف الراوي كما اثبتها لانجلوا قد سبقه إلى ذكر كثير منها ابن خلدون .

واذا كان التشكك هو الأصل سواء في أصول التحديث أو أصول التأريخ فإن عدم التيقن من صحة الحديث أو الخبر لا يعني بالضرورة أنه موضوع أو منتحل فليس كل حديث ضعيف موضوعا وليس كل وثيقة من الدرجة الثانية زائفاً ، يقول علي القارى : لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع ، وقال ابن حجر : لا يلزم من نفى العلم ثبوت العدم ولا يلزم من نفى الثبوت ثبوت الضعف لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة فلا ينتفى الحسن [٢] ، ويقول لانجلوا : اذا كان لا ينبغي الادعاء بامكان الوصول إلى الدقة المطلقة ... فان ذلك لا يعني أن الوثائق زائفة دائما ، فقد لا يكون الراوي مغرضا بل قد يذكر عكس ما فيه مصلحته أو مصلحة قومه كالاعتراف بهزيمة بلده أو كانتقاد حزبه أو جماعته ذلك أن كثيرا من أحداث التاريخ تكون من الظهور لكثير من شهود العيان بحيث يجد الراوي أن محاولته الكذب إن حاول ستكون مفضوحة ، فليس التشكك في صدق مضمون الوثائق بغرض تكذيب كل ما جاء بها وانما بهدف الوصول إلى اليقين [٣].

---

(١) تناظر الصفات الدينية والخلقية والعلمية التي الزم بها المحدثون الراوي

(٢) د. مصطفى السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٢١

(٣) لانجلوا وسينيوبوس : المدخل الى الدراسات التاريخية من كتاب النقد التاريخي ترجمة الدكتور عبدالرحمن بدوى ص ٦٧ .

-٣-

اذا كان الضعف لا يعني بالضرورة الوضع ، واذا كان عدم توفر الدقة المطلقة في وثيقة لا يعني أنها حتما زائفة أو منحولة، أليس من علامات ايجابية بها يعرف الموضوع من الحديث والزائف من الوثائق ؟

إنه إلى جانب ما وضعه العلماء من شروط لنقد السند فقد التزموا بقواعد لنقد المتن وقد تكون هذه أصرح في الدلالة على الوضع ، وأهم هذه القواعد :

القاعدة الأولى : اعتراف الواضع نفسه باختلاق الأحاديث ، كما فعل أبو عصمة بن أبي مريم فقد أقر بوضعه على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة بتبرير أن الناس قد انصرفوا عن القرآن الى الحديث [١] .

القاعدة الثانية : أن يكون في الحديث المرويّ لحن في العبارة أو ركة في المعنى مما يستحيل صدوره من أفصح من نطق بالضاد ، وان كان المعوّل على ركة المعنى قبل ركة اللفظ لاحتمال ان يكون الراوى قد رواه بالمعنى فغير الفاظه بغير فصيح .

القاعدة الثالثة : أن يكون المروِّى مخالفا للعقل أو الحس والمشاهدة غير قابل للتأويل مثل : ان سفينة نوح طافت بالبيت وصلّت خلف المقام ركعتين .

القاعدة الرابعة : أن يتضمن وعيدا شديدا على ذنب صغير أو وعدا عظيما على فعل صغير كالخلود في الجنات في رفقة آلاف من الحور العين لفعل مندوب أو ترك مكروه [٢] أو الخلود في جهنم مع مقت الله وغضبه لترك مندوب أو فعل مكروه ، كالقول : من ولد له ولد فسماه محمدا كان هو ومولوده في الجنة .

---

(١) د. صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٨٣ .

(٢) المندوب ما يستحب فعله وإن لم يأثم تاركه كصلاة التراويح مثلا والمكروه عكسه وهو ما يكره فعله وإن لم يأثم فاعله كأكل الثوم والبصل قبيل صلاة الجمعة .

القاعدة الخامسة: أن يخالف القرآن أو محكم السُّنة أو المعلوم من الدين ضرورة بحيث لا يحتمل التأويل كالقول : ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء فانه مخالف للاية : « ولا تزر وازرة وزر أخرى »

القاعدة السادسة : أن يخالف المعقول في أصول العقيدة من صفات الله مثل الحديث الذي وضعته المجسّمة : خلق الله تعالى الملائكة من شعر ذراعيه وصدره أو من نورهما .

القاعدة السابعة : أن يخالف القواعد العامة في الأخلاق أو أن يكون داعية إلى رذيلة يبرأ منها الدين ، من ذلك : النظر إلى الوجه الحسن يجلي البصر .

القاعدة الثامنة : أن يشتمل على سخافات تأباها العقول أو أن يكون مخالفاً للبديهيات مثل : لما أراد الله أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ثم خلق نفسه من ذلك العرق .

القاعدة التاسعة : أن يكون مخالفاً للحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي ، من ذلك القول بأن النبي أوصى إلى علي يوم غدير خم وأن الحارث بن النعمان الفهرى أنكر الوصية قائلاً : اللهم ان كان ما يقول محمد حقا فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب اليم فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله بحجر على هامته فقتله وأنزل الله : « سأل سائل بعذاب واقع للكافرين ليس له دافع [1] » .

القاعدة العاشرة : أن يخبر عن أمر وقع بمشهد عظيم ثم لا يعرف ولا ينتشر أي أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله لأنه وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه الا واحد كدعوى الشيعة وصية

---

(١) يحتج بذلك الشيعة ولم يعرف على عهد النبي أن مسلماً قتله الله على هذا النحو وللآية وهي من سورة المعارج مناسبة غير هذه لنزولها .

النبي إلى علي بعد منصرفه من حجة الوداع عند غدير خم أمام الألوف المؤلفة من المسلمين .

خلاصة هذه القواعد ما ذهب اليه ابن الجوزى من أن كل حديث رأيته تخالفه العقول وتناقضه الأصول وتباينه النقول فاعلم أنه موضوع [1] .

على أنه من الخطأ التسرع في الحكم على الحديث بالوضع لمجرد أنه في ظاهر نصه يخالف نقلا أو يعارض أصلا أو ينفر منه العقل السليم ، ذلك أن فساد الحديث قد يرجع إلى سقوط لفظة من الراوي في روايته أو سوء فهمه في حفظه للحديث ، من ذلك الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم أن رسول الله قال: « لا يبقى على ظهر الأرض (اليوم) بعد مائة سنة نفس منفوسة » فلم يفطن بعض الصحابة إلى تقييد الرسول بمن هو على ظهرها اليوم فظنوه على اطلاقه وأن الدنيا تنتهى بعد مائة سنة [2] ، والحديث بأكمله عن عبد الله بن عمر أنه قال : صلى النبى صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في أواخر حياته فلما سلم قام فقال : أرأيتكم ليلتكم هذه فان رأس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد، فذهل الناس من مقالة الرسول، وانما قال لا يبقى ممن هو «اليوم» على ظهر الأرض ، ووفاة آخر صحابي كانت في نهاية المائة كما حددها الرسول ؛ كذلك روى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الميت يعذب ببكاء أهله ، وهو حديث يناقض قول الله « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ، فلما سمعت عائشة رواية ابن عمر قالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما أنه لم يكذب ولكنه نسى أو أخطأ ، ان رسول الله مر على يهودية يُبكى عليها فقال : انهم يبكون وانها تعذب في قبرها [3] . فالتعذيب لكونها يهودية لا لبكاء الأهل عليها،

---

(١) الشيخ مصطفى السباعي : السنة ومكانتها ... ص ١١٦

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٠ .

(٣) الحاكم وتحقيق الدكتور السيد معظم حسين : معرفة علوم الحديث ص ٨٨

ويكشف هذا الخطأ عن أهمية رواية ملابسات الحديث اذ تلقى الضوء عليه وتحدد المراد منه .

كذلك قد يحتمل الحديث التأويل فلا ينبغى التسرع في الحكم بالوضع ، من ذلك قول الرسول : اكلفوا من العمل ما تطيقون فان الله لا يمل حتى تملوا ، فقد رفضه المعتزلة قائلين للمحدثين : لقد جعلتم الله يمل اذا ملوا ، والله تعالى لا يمل على كل حال ولا يكل ، وقد أورد ابن قتيبة تأويله بأن المراد أن الله تعالى لا يمل حتى وان مللتم [1] ، ويمكن التأويل أيضا بأن الملل قد جاء منسوبا إلى الله على سبيل المقابلة لا الابتداء فلا يفيد وصف الله بذلك فقد جاءت آيات كثيرة بمثل ذلك : « ومكروا ومكر الله » « نسوا الله فنسيهم » والله لا يمكر ولا ينسى .

وليس من الضروري أن يكون الوضع في المتن بأكمله وانما من الوضع ما أسماه المحدثون بالادراج [2] – أي مجرد زيادة ليست من متنه – ومن الادراج ما هو كذب على الرسول إن جاء عمدا ، قال السمعاني : من تعمد الادراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين [3] ، من ذلك قول الرسول : أنا خاتم النبيين لا نبى بعدي ، فأدرج أحد الزنادقة في آخر متنه (إلا أن يشاء الله) ليفتح باب ادعاء النبوة ، أما الادراج عن غير عمد من أحد الرواة العدول فيكون غالبا لتفسير ألفاظ غريبة في متن الحديث ، وقد يكون الادراج في أوله للتمهيد لحكم شرعى [4] .

وقد عرف أئمة الحديث الطرق التي تدل على المدرج وذلك من وجوه :

الأول : أن يستحيل اضافة ذلك إلى النبى من ذلك الحديث : للعبد المملوك

---

(١) ابن قتيبة الدينورى : تأويل مختلف الحديث ص ٤٥٠

(٢) الإدراج : أدرجت الشيء اذا أدخلته فيه وضممته إياه

(٣) السيوطي : تدريب المراوي شرح تقريب النواوي ص ٩٨

(٤) السباعي : السنة ومكانتها ... ص ٢٦١

أجران فأدرج أحد الرواة في آخره (والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك) فافتضح الادراج من وجوه :

١ – تمنى الرق وهذا لا يجوز .

٢ – أن أم الرسول قد ماتت وهو صغير فلا وجه للقول ببره أمه .

الثاني : أن يصرح أحد الرواة بأنه لم يسمع العبارة المدرجة .

الثالث : أن يصرح بعض الرواة بفصل العبارة المدرجة عن المتن ويعيّن المزيد والمزيد عليه ناسبا المزيد إلى من ذكره من الرواة [١] .

• • •

فاذا انتقلنا إلى الكذب في الخبر نجد ابن خلدون بعد أن أفاض في ذكر الدواعي التي تؤدي بالرواة إلى الكذب في الرواة وبالمؤرخين إلى الكذب في النقل قد أشار إلى سمة رئيسية بها يعرف الكذب اذ يقول : ومن الاسباب المقتضية له أيضا – وهي سابقة على جميع ما تقدم – الجهل بطبائع الاحوال في العمران وأن كل حادث من الحوادث ، ذاتا كان أو فعلا ، لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله ، فاذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والاحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض ، وكثيرا ما يعرض للسامعين قبول الأخبار المستحيلة وينقلونها وتؤثر عنهم [٢] .

لقد كان الكذب شائعا في التاريخ القديم بما ضمّنه الرواة من أساطير وخيالات تأباها العقول الناقدة وتعارض القوانين الطبيعية والعادات الاجتماعية ان المحك هنا هو بالضبط ما نبه عليه ابن الجوزي بقوله « تخالفه العقول وتناقضه الأصول » ، وقد ذكر ابن خلدون مثالا لذلك رواية المسعودي

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦٥

(٢) ابن خلدون وتحقيق وافي : المقدمة ص ٢٤٧ .

عن بناء الاسكندر للإسكندرية اذ لما صدته دواب البحر عن بناء الإسكندرية اتخذ صندوقا من الزجاج وغاص فيه إلى قعر البحر حتى صور تلك الدواب الشيطانية التي رآها وعمل تماثيل لها من أجساد معدنية ونصبها حذاء البنيان ففرت تلك الدواب حين خرجت وعاينتها ، ويرى ابن خلدون أن مثل هذه الروايات الممتنعة لا تحتاج إلى التحقق من صدق الرواة طالما أن الخبر في ذاته مستحيل الوقوع [1] .

وقد أشار سينيوبوس إلى نفس المعنى الذي سبقه اليه ابن خلدون فضلا عن أئمة الحديث ، فالأصل في التاريخ عنده أنه لا يمكن أن ترقى وقائعه بحال إلى درجة الصدق واليقين في العلوم الطبيعية ، انه اذا تعارضت نتائج الملاحظة غير المباشرة في التاريخ مع نتائج الملاحظة المباشرة في العلوم الطبيعية فلا بد من أن تسلم الأولى للثانية ، فليس لعلم التاريخ أن يتطاول فيدعى امكان وجود وقائع تتعارض مع القوانين الطبيعية ، وان اتفقت على ذلك عدة مصادر فذلك لأن الناس يميلون إلى تصديق كل ما هو غير مألوف ، ان لهذه القاعدة أهميتها ليرتفع التاريخ من مستوى القصص والأساطير إلى مستوى العلم [2] .

واذا كانت معارضة مضمون الوثيقة للقوانين الطبيعية أهم ما يكشف عن كذب مضمونها فان المزيفين ليسوا على هذه الدرجة من السذاجة أن يكون تزييفهم على هذا النحو ، ومن ثم فلا بد من الاعتماد على النقد الباطن للتعرف على المؤلف وعصره واتجاهاته وأسلوبه في الكتابة بل وخطه ان أمكن ، ويمكن التأكد من المعلومات الواردة في الوثيقة بمراجعتها على وثائق أخرى لمؤلفين آخرين في وصف نفس الحادثة ، أما اذا لم توجد الا وثيقة أو رواية واحدة في وصف واقعة تاريخية فانها لا يمكن أن ترقى

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٢) سينيوبوس ولا نجلوا : المدخل الى الدراسات التاريخية (النقد التاريخي) ص ٨٧

إلى مستوى حادثة تصفها عدة روايات ، فمعلوماتنا عن الحرب الميدية بين اليونان والفرس مثلا جاءتنا عن هيرودت فقط ، فهى رواية من جانب واحد ولا ترقى إلى درجة الصحة كمعلوماتنا عن الثورة الفرنسية التي ذكرها عدة رواة ومؤرخين ، ولا مفر من أن يعدها الباحث حجة وان كان عليه أن ينسبها إلى راويها أو مؤرخها فعليه تقع تبعة ما تتضمنه روايته [١] .

وقد يقحم النساخ على الوثيقة عبارات زائدة ، وقد يكون هذا الحشو بهدف التعليق أو الشرح ، ويمكن الكشف عن الحشو أو الحشر ان وجدت نسخ أخرى من نساخ مستقلين ، فان لم يكن فلا بد من النقد الباطن الذي يكشف أسلوب الكاتب وآرائه واتجاهاته ومباينة عبارات الحشو لها [٢] .

ولا ينبغى للباحث فهم النص على ظاهره ، حقيقة ان بعض الوثائق كالأوامر الادارية الموجهه من السلطة الحاكمة إلى الجمهور لا تحمل هدفا خفيا ، ولكن المغزى الحقيقى للنص قد يختلف عن معناه الحرفى في كثير من الوثائق ، بل انها قد تخفى رموزا كمذكرات زعماء الثورات وحروب العصابات ولذا ينبغى متابعة أسلوب الكاتب في سائر المؤلفات ، كذلك لا ينبغى للباحث أن يخلع على النص القديم تصورات عصرية فذلك من التعسف في التأويل ، وانما أن يفهم ما قصد اليه صاحب النص ، فالوثيقة لا تتضمن الا أفكار كاتبها ، ولا بد لذلك من التعرف على الأسلوب المتبع في عصر صاحب الوثيقة بوجه عام وأسلوب أقليمه بوجه خاص بل كيفية استخدامه للعبارات والمصطلحات بتتبعها في مواضعها المختلفة بوجه أخص [٣] ، ذلك ما يهدف اليه النقد الايجابي للوثائق يناظر

---

(١) المرجع السابق ص ٨٥ .
(٢) المراجع السابق ص ١٠١
(٣) المرجع السابق ص ١٠٥ – ١٠٧ ومناهج البحث العلمي للدكتور عبد الرحمن بدوى ص ٢٠٧ – ٢٠٨ .

ذلك ما سبقت الاشارة اليه مما ينبغى على المحدث من عدم التسرع بالإتهام بالوضع لمجرد غرابة ظاهر النص اذ ربما يحتمل التأويل أو سقطت منه لفظه أو أساء أحد الرواة فهمه ومن ثم حمله ، والمعوّل في ذلك كله على تمرس المحدث لأحاديث الرسول وتتبعه مختلف الاسانيد .

على أن مجرد معرفة القواعد لا يعنى امكان المحدث أو الباحث التعرف على الوضع أو الكذب – الادراج أو الحشو ، ذلك أن المعول في كل فن أو صناعة على الخبرة والممارسة ، فليس من دواء للوضع الا اتقان فن التحديث والرسوخ فيه ، قيل لابن حجر : إنك تقول للشيء هذا يصح وهذا لم يثبت ،فعمن تقول ذلك ؟ : فقال : أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال هذا جيد وهذا بهرج أكنت تسأله عن ذلك أو تسلم له الأمر ؟ قال : بل أسلم له الأمر ، قال فهذا كذلك لطول المجالسة والمناظرة والخبرة [1] ، ولقد كان المحدث بمجرد سماعه لحديث لا يطمئن لمتنه أو لسنده قلبه يقول حديث مُعلَّل ، ويعنى بذلك وجود علة تقدح في صحته ، والكشف عن العلة يحتاج إلى اطلاع واسع على الحديث وذاكرة قوية وفهم دقيق إلى أن تصبح لديه ملكة لا تخطئ التمييز بين المقبول والموضوع حتى تصبح هذه الملكة أقرب إلى الإلهام ، ولهذا الإلهام جانبان : أحدهما يتعلق بالمحدث والآخر يتعلق بالحديث ، أما ما يتعلق بالمحدث فقد قال تعالى ، ان في ذلك لآيات للمتوسمين [2] « أي للمتفرسين ، وقال الرسول : اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله ، ويقول ابن تيمية – مع خصومته المعروفة للصوفية – : الذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقا إلى الحقائق مطلقا أخطأوا فاذا اجتهد العبد في طاعة الله وتقواه كان ترجيحه لما رجّح أقوى من أو له أدلة كثيرة ضعيفة ،

---

(١) القاسمي : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ١٦٣ ....

(٢) سورة الحجر آية ٧٥ .

على أنه من الخطأ الظن أن هذه البصيرة النافذة في الحكم يمكن أن تقوم على جهل بالحديث أو سوء حفظ له أو فهم وانما مدار الامر على التمرس بمعرفة السنن والآثار وسيرة الرسول وهديه فيما يأمر أو ينهى ، فيما يخبر أو يدعو ، فيما يشرع أو ينسخ كأنه مخالط له [1] ، وأما ما يتعلق بالحديث نفسه فقد قال تعالى : « ولتعرفنهم في لحن القول [2] » ، فلحن القول لا بد أن يفترق عن كلام من لا ينطق عن الهوى ، قال الربيع بن خيثم : إن للحديث ضوءا كضوء النهار يعرف ، أو ظلمة كظلمة الليل ينكر [3] ، والصدق طمأنينة والكذب ريبة فالحديث الصحيح يبعث في القلب سكينة بينما يقشعر المحدث من الحديث المنكر وينفر منه قلبه .

والتمرس مطلوب في التاريخ كذلك ، فهو أساس للنقد الخارجي والداخلي معا ، في الخارجي للكشف عن صحة نسبة الوثيقة لقائلها بعد طول خبرة الباحث في نقد الوثائق تماما كما يكشف الناقد الفني اللوحة الزائفة مميزا لها عن اللوحة الأصلية مهما شابهتها ، كذلك بالخبرة يدرك الباحث بحدسه صدق أو كذب الراوي فيما يرويه .

واذا انفرد الحديث بقداسه تشيع في النفس فراسة فان الفراسة كالحدس لا بد أن تقوم على الخبرة والممارسة يستوي في ذلك المحدّث مع المؤرخ والصائغ مع الفنان .

على ان هذا التناظر الذي تتبعنا خطواته ومساره بين أصول التحديث وأصول التاريخ لا يعني تماثل المنهجين أو تطابقهما الى حد أن يمكن أن يرد التاريخ والحديث إلى منهج واحد ، وليس الفارق بينهما مجرد فارق بين الرواية والتدوين ، وانما يفترق العلمان لأن الحديث بعد نقد السند ونقد المتن قد بلغ نقطة الوصول ، أما المؤرخ فالشوط أمامه طويل ، وليست مرحلتا النقد الخارجي والنقد الداخلي

---

(١) القاسمي : قواعد التحديث ص ١٦٥

(٢) سورة محمد آية ٣٠

(٣) السباعي : السنة ومكانتها ص ١٢٠ .

الا منتصف الطريق ، انهما يشكلان المرحله التحليلية في المنهج التاريخي تعقبها مرحلة تركيبية ، ذلك أن التاريخ ليس مجرد أقوال وأفعال لشخصيات صنعت حوادثه ويراد استعادتها أو تصورها كما وقعت كما هو الحال في الحديث ، وانما التاريخ يتعلق بحضارات وأنظمة معقدة لها جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، والتشريعية والعلمية والعسكرية ، كلها متشابكة متداخلة متفاعلة متطورة وعلى المؤرخ أن يستعيد تصورها في حالتيها التركيبية والديناميكية معا ولن نتابع المؤرخ في جهده هذا طالما أن ليس في أصول التحديث ما يناظر المرحلة التركيبية في التاريخ .

- ٤ -

إن هذا الجهد الذي قام به أهل الحديث والذي سبقوا به المؤرخين - مع سبق نشأة علم التاريخ على علم الحديث - لم يحل دون تعرضهم لانتقادات ، لعل أهمها ما ذكره الاستاذ أحمد أمين : والحق يقال إنهم عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن ، فقلّ أن نظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يتفق والظروف التي قيلت فيه ، أو أن الحوادث التاريخية تناقضه أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه ، وهكذا لم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم [1] .

وليس هذا الاتهام حديثا فلقد سبق أن عاب عليهم المتكلمون مثل

---

(١) أحمد أمين : فجر الإسلام ص ٢٦٦

ذلك ، وقد نقل ابن قتيبة وجهة نظرهم بقوله : إنّا لا نخلى أكثر أهل الحديث من العذل (اللوم) في كتبنا في تركهم الاشتغال بعلم ما قد كتبوا والتفقه بما جمعوا وتهافتهم على طلب الحديث من عشرة أوجه وعشرين وجها وقد كان في الوجه الواحد الصحيح أو الوجهين مقنع[1] .

وليس في هذا الاتهام تحامل ، فلقد تولى الدكتور مصطفى السباعي الدفاع عن أصحاب الحديث فلم ينقض الاتهام وانما أعتذر عنه ، فذهب إلى أنهم جعلوا عمدتهم الأولى نقد السند وأنهم ضيقوا دائرة نقد المتن بمقدار ما وسعوا دائرة نقد السند ثم برر ذلك بجملة اعتذارات تتلخص فيما يأتي :

١ — ان المتن كلام منسوب إلى الرسول ولا يصح ان يخضع — وهو الذي لا ينطق عن الهوى — لما تخضع له أقوال سائر البشر من نقد وتجريح ، أما السند فيتعلق برواة يجري عليهم ما يجري على الناس من سهو أو خطأ أو كذب أو نسيان .

٢ — أن الرسول قد يخبر في أحاديثه بوحى من ربه عن شئ من الغيبيات التي تقع في مستقبل الزمان[2] فكيف يمكن أن تخضع الغيبيات لحكم العقل وهى فوق مستوى العقل ؟ .

٣ — إذا عبر الرسول عن حقائق علمية فوق مستوى الفكر والتجربة في عصره ، كحديث ولوغ الكلب في إناء ، فان حكم العقل ونقد المتن

---

(١) ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ص ٩٦

(٢) أحاديث الرسول المعبرة عن مستقبل الأحوال كثيرة منها على سبيل المثال : يأتى على الناس زمان تستحل فيه خمسة اشياء بخمسة اشياء : يستحلون الخمر باسم يسمونها إياه ، والسحت بالهدية والقتل بالرهبة ، والزنا بالنكاح ، والربا بالبيع . وحديث يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها قالوا : أو من قلة يا رسول الله ، قال بل أنتم كثرة ولكنكم يومئذ غثاء كغثاء السيل .

يقتضيان بالتسرع برد الحديث بدعوى تجاوزه للامكانيات العلمية والتجارب في عصره ومجتمعه .

٤ – إن حديث الرسول قد يخرج مخرج المجاز فيتوهم من يحكم بالظاهر أنه غير صحيح [١] .

ولا شك أن هذه العوامل قد جعلت أصحاب الحديث في حرج من التعرض لنقد المتن بمثل ما انتقدوا السند ، والواقع أن مطالبتهم بنقد المتن أبعد مما ذهبوا اليه فيه تكليف لهم فوق ما يطيقون ، ليس فحسب لأنه قول رسول ، وإنما لأنه من العسير أن تجتمع لفرد موهبة الحفظ إلى جانب ملكة النقد العقلي على نحو فائق ، فلا نجد مثلاً بين القراء فلاسفة كما لم نجد بين المحدثين معتزلة أو بالأحرى أصحاب نظر عقلي ، ومن ثم كانت دعوة سفيان بن عيينة لهم : يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث لا يقهركم أصحاب الرأى [٢] ، ولم تكن الخصومة لرجال الحديث من جانب العقليين كالمعتزلة فحسب ، وإنما جاءت أيضا من كثير من أصحاب الرأى من الفقهاء وأعني بذلك الحنفية ، يقول الأوزاعي : إنا لا ننقم على أبي حنيفة أنه يرى – كلنا يرى – ولكننا ننقم عليه أنه يجيئه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيخالفه إلى غيره [٣] ، أما أنه خالف بعض الأحاديث فذلك لأنه ضعّف كل حديث يعارضه العقل القطعي ، ومن ثم قلت روايته واستناده في الفقه على الحديث [٤] .

ولم تكن وقيعة بعض المتكلمين لا سيما المعتزلة في أهل الحديث بسبب تقصيرهم في نقد المتن فحسب وإنما لأن أغلبهم قد تبنى مذاهب وآراء

---

(١) الشيخ مصطفى السباعي : السنة ومكانتها ... ص ٢٥٧ .

(٢) الحاكم : معرفة علوم الحديث ص ٦٦ .

(٣) ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ص ٦٣ .

(٤) ابن خلدون وتحقيق الدكتور عبدالرحمن وافي : المقدمة ج ٣ ص ١٠١٠ .

تباين أصول المعتزلة تمام المباينة ، يقول الشهرستاني – مع ميله إلى رجال الحديث وخصومته للمعتزلة – ان جماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه فأجازوا على ربهم الملامسة وأجروا ما ورد في النزول من الاستواء واليدين والمجئ والاتيان والفوقية على ظاهره ، وما ورد في الأخبار من الصورة وغيرها في قوله : خلق آدم على صورته – حتى يضع الجبار قدمه في النار – قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن – خمّر طينة آدم بيده أربعين صباحا – وضع يده أو كفه على كتفى حتى وجدت برد أنامله ، وقد زادوا في الأخبار أحاديث وضعوها ونسبوها إلى النبي [1] .

ولم يكن التشبيه هو وحده ما أثار عداء المعتزلة على رجال الحديث بل لقد قيل في أصل تسمية قول أو فعل الرسول بالحديث إنه في مقابل القديم وهو القرآن كلام الله ، ومع أن هذا التعليل كما يبدو جاء متأخرا بعد شيوع الاعتقاد بقدم القرآن من قبل الحنابلة ، فان أهل الحديث قد تبنوا هذا التعليل متابعين أحمد بن حنبل وهو من أئمتهم .

كان بعض رجال الحديث اذن من المشبهة والحشوية [2] والقائلين بقدم القرآن وأن الله تجرى عليه الحوادث – معتقد الكرامية – فضلا عن الاعتقاد بالجبر وأن الله يرى بالأبصار يوم القيامة وعذاب القبر وشفاعة النبي لأهل الكبائر [3] ، وهى معتقدات تثير ثائرة المعتزلة ، فليس من المستغرب اذن أن يتهموهم برواية بعض أحاديث لا لأنها صحيحة وانما لأنها توافق معتقداتهم وانهم لم يرفضوا النقل عن أهل البدع طالما قد رووا أحاديث عن المجسمة

---

(١) الشهرستاني (عبد الكريم بن هوازن) وتحقيق فتح الله بدران : الملل والنحل ج١ ص ١٧١

(٢) الحشوية : الذين يؤمنون بحشو الاعتقاد اي التزيد في المعتقدات بزيادات في الغالب تخالف العقل مع الإيمان بآيات التشبيه على ظاهرها .

(٣) الا شعري (أبوالحسن) : مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٢٠ .

كالمقاتلية والكرامية [1] ، إنهم ينقلون عن رجال من مخالفي المعتزلة كقتادة وابن أبي ذئب وابن أبي نجيح ويمتنعون عن الكتابة عن رجالهم أو مؤيديهم كعمرو بن عبيد وعمرو بن قائد ومعبد الجهنى [2] .

ولكن هل أمكن للمعتزلة بوصفهم من أهل الرأى أن يعوضوا ما قصر فيه رجال الحديث من نقد المتن ؟ الواقع أن المعتزلة لم يقدموا قواعد محددة لنقد المتن ولكنهم كانوا يردون بعض الأحاديث باعتبار متنه ، وكان رفضهم إما لأن هذه الأحاديث تتعارض مع أصولهم أو أنها اتخذت طابعا مسرفا في الغيبية مباينا للنزعة العقلية . وهذه أمثلة لأحاديث من النوع الأول :

١ ــ أحاديث تنطوي على تشبيه : قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبه كيف يشاء [3] ــ وضع يده على كتفي حتى وجدت برد أنامله .

٢ ــ أحاديث في الجبر : كل ميسر لما خلق له ــ الشقي من شقى في بطن أمه والسعيد من سعد في بطن أمه [4] .

٣ ــ أحاديث في الرؤية : ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون (أى تتزاحمون) في رؤيته .

---

(١) المقاتلية : اتباع مقاتل بن سليمان وهو ممن رووا الحديث ومن المجسمة .
الكرامية : اتباع محمد بن كرام السجستاني وهو من المجسمة ايضاً .

(٢) ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ص ١٠٢ .

(٣) الحديث فيه تشبيه وفيه جبر

(٤) نقد النظام (ابراهيم بهاسيار) ابن مسعود راوى الحديث بقوله : لو كان ابن مسعود بدل نظره في الفتيا نظر في الشقى كيف يشقى والسعيد كيف يسعد في بطن أمه حتى لا يفحش قوله على رسول الله ولا يشتد غلطه لكان اولى به ، لقد كان يقول في القضايا : اقول فيها برأيي ... وذلك قضاء بالظن والشبهة واذا كانت الشهادة بالظن حراماً فالقضاء بالظن اعظم (تأويل مختلف الحديث ص ٥٢) .

٤ – أحاديث في الارجاء والشفاعة لأهل الكبائر : من قال لا إله الا الله دخل الجنة قيل وإن زنى وإن سرق قال وإن زنى وان سرق – أعددت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي . والامثلة التالية من النوع الثاني :

١ – اذا وقع الذباب في الإناء فاملقوه فان في أحد جناحيه سما وفي الآخر شفاء وإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء .

اعترض المعتزلة على أهل الحديث . كيف يعلم الذباب بموضع السم فيقدمه وبموضع الشفاء فيؤخره [١] .

٢ – قال النظام : زعم ابن مسعود أن القمر انشق معجزة للنبي مع أن المعجزة إنما يجريها الله كرامة لأحد رسله لتكون آية للعالمين وحجة للمرسلين ومزجرة للعباد فكيف لم تعرف بذلك العامة ولم يؤرخ الناس لذلك العام ولم يذكره شاعر ولم يسلم عنده فاجر ولم يحتج به مسلم على ملحد [٢] .

٣ – « كان الحجر الأسود أبيضا فسوده المشركون »

« الحجر الأسود من الجنة وكان أشد بياضا من الثلج حتى سودته خطايا أهل الشرك » عارض الجاحظ ذلك بقوله : لو كانت الخطايا سودته فقد كان ينبغي أن يبيض حين أسلم الناس ، كذلك عارض المعتزلة القول بأن الحجر الأسود من الجنة بقول محمد بن الحنفية حين سئل عنه فقال إنه من بعض هذه الأوديه ، ثم تساءلوا هل عندكم من علم بأن في الجنة حجارة [٣] ؟ .

٤ – « ان الشمس تطلع من بين قرني الشيطان فلا تصلوا لطلوعها »

---

(١) ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٩

(٢) المرجع السابق ص ٢٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٦٧ .

لقد جعلتم للشيطان قرونا تبلغ السماء وجعلتم الشمس التي هى مثل الأرض مرات تجري بين قرنيه ، وأنتم في حديث آخر تزعمون أن الشيطان يجري من بنى آدم مجرى الدم ، فهو في حال ألطف من كل شئ وفي حال آخر أعظم من كل شئ ثم جعلتم علة ترك الصلاة وقت طلوع الشمس طلوعها من بين قرنيه [١] .

٥ — ورويتم أن موسى عليه السلام لطم عين ملك الموت فأعوره ، فان كان يجوز على ملك الموت العور جاز عليه العمى ، فكيف يجوز ذلك على ملك وكيف تجيزون من نبي فعل ذلك والملك مأمور من ربه [٢] .

٦ — ورويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُحِر وجُعِل سحره في بئر وأن عليا استخرجه وكلما حل منه عقدة وجد النبى خفة حتى قام بعدها كأنما أنشط من عقال ، إن هذا لا يجوز على نبى لأن السحر عمل من أعمال الشيطان وقد عصمه الله منه وسدده بملائكته وصانه بوحيه ، وليس السحر حقيقة انما هو تخيل لقول الله « فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم أنها تسعى » وان هو الا باطل لقوله تعالى : انما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى » [٣] .

ومع هذه التفنيدات المستندة إلى منطق العقل فان المعتزلة لم يقدموا منهجا متكاملاً في نقد المتن بمثل ما قدم أصحاب الحديث في نقد السند ، ربما لأنهم قد شغلهم الكلام ومسائله عن الحديث ، وربما وكما هو ملاحظ أنهم ان استندوا إلى أدلة النقل في احتجاجاتهم فقلما كانوا يستشهدون بأحاديث وانما كان جل استنادهم على آيات القرآن ، فلم يكن بين المعتزلة محدثون ولم يكن بين المحدثين معتزلة .

---

(١) راجع نفس المرجع ص ١٥١ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٥١ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٢ والآيتان من سورة طه ٦٥، ٦٩ .

خاتمة :

لأئمة الحديث فضل في ضبط الحديث لا ينكر ، ليس فحسب لأنهم خلصوه من عشرات الألوف من الأحاديث الموضوعة فبثوا بذلك في قلوب المسلمين اطمئنانا إلى ما صدر حقا عن رسولهم وانما لأنهم قدموا منهجا للبحث متكاملاً في تصحيح الخبر ، وهو منهج جدير أن يتخذ مكانه إلى جانب مناهج العلوم المعروفة ، ويزيد من فضلهم أنه لم يسبقهم إلى هذا المنهج أحد ، ولم يجدوا لدى أية حضارة سابقة أصولا أو عناصر يمكن أن تعينهم ، ولقد اشتملت أخبار وروايات التاريخ القديم وكذلك التاريخ الوسيط على كثير من الأساطير والخيالات كادت تطمس فيها حقائقه إلى حد أن أنكر كثير من المفكرين على التاريخ أنه علم ، ومع ذلك فان أحدا من المؤرخين قبل رجال الحديث لم يفكر في وضع منهج لتصحيح الرواية أو النقل في التاريخ .

وقد يسارع القارئ إلى افتراض أنه طالما أن أهل الحديث قد سبقوا المؤرخين إلى وضع منهج لنقد الخبر فلا بد أن الأخيرين قد أخذوا عن الأولين، يغذى هذا الافتراض أن السابق هنا فكر اسلامي واللاحق فكر أوربي .

أما أن الفكر الأوربي الحديث قد تأثر بالحضارة الاسلامية فذلك ما قامت عدة قرائن في مظاهر شتى من الثقافة عليه طالما أن تراثا اسلاميا قد انتقل عبر مراكز الثقافة المختلفة في ايطاليا واسبانيا وغيرهما وطالما أنه قد ترجم وتبناه مفكرون غربيون منذ عصر النهضة ، أما أن المؤرخين الأوربيين قد عرفوا منهج نقد الحديث وأدركوا التناظر بينه وبين نقد

الرواية التاريخية ثم تبنوه وطبقوه فهذا ما لا سبيل إلى الجزم به ، ومن ثم لا يجوز للباحث الموضوعي أن يقر تأثيرا وتأثرا متلمساً الاشباه والنظائر مستندا إلى ملامح عامة ومشابهات على حد تعبير الدكتور عبد الرحمن بدوى [1] ، وأقرب إلى الصدق تقرير أن هذا التناظر بين أصول التحديث وأصول التاريخ انما يرجع إلى انبثاق العلمين عن نفس الظروف فضلا عن تماثل العلمين : الحديث والتاريخ – في بعض المقولات ، فنقطة البدء في كليهما هى الشك في الخبر : حديثا كان أم رواية تاريخية ، ولما كانت الظروف الواحدة تؤدي في الغالب إلى نتائج متماثلة كان هذا التناظر الذي تتبعناه في هذه المقالة بين أصول التحديث وأصول التاريخ ، ولا ينقص عدم قيام التأثير والتأثر من فضل أصحاب الحديث فيكفيهم أنهم سبقوا إلى اكتشاف المنهج غير متأثرين ولا مقلدين .

وبعد – ليس هدف هذه المقالة مجرد الكشف عن التناظر بين أصول التحديث وأصول التأريخ ، ولا مجرد بيان جانب من الاصالة في الفكر الاسلامي أو فضل السبق لأئمة الحديث على كل من المؤرخين وديكارت أبي الفلسفة الحديثة ، على المؤرخين في ابتداع منهج لنقد الخبر ، وعلى ديكارت في اصطناع منهج الشك من أجل اليقين ، وانما لا بد من الإنتفاع بما قدمه أهل الحديث من منهج .

وأول وجوه النفع أن نفيد بما قدمه هؤلاء – وتمكنهم في اللغة مشهود – من مصطلحات يمكن أن تثرى الحصيلة اللغوية للمنهج التاريخي ، فالخبر الموضوع مرادف للزائف ، واذا لم يكن الخبر موضوعا ولكن لم تثبت الأدلة على صحته فهو ضعيف بدلا من القول انه خبر من الدرجة الثانية أو رواية سقيمة ، وأن نستخدم الإدراج مرادفا للحشو أو الحشر ، وأن

---

(١) مقدمة ترجمة لكتاب آسين بلاسيوس « عن ابن عربى »

نقول رواية شاذة اذا جاءتنا من راو ثقة مخالفا ما رواه الغير ، ورواية منكرة اذا جاءتنا من راو غير ثقة ، وأن نصف معلوماتنا عن الحرب الميدية بين اليونان والفرس أنها أخبار آحاد لأنها جاءتنا من جانب واحد ومن مؤرخ واحد هو هيرودوت وأنها لا تصل في حجيتها معلوماتنا عن الحرب العالمية الأولى أو الثانية لأن الأخبار عن هاتين جاءت متواترة ، وأن نجعل وسطا بين الخبر الصحيح والخبر الضعيف وهو الحسن وأن نصف الخبر الذي تختلف فيه الروايات أنه مضطرب وهكذا وهكذا نجد عشرات من المصطلحات الدقيقة ، ولا يصح أن تبقى هذه الثروة اللغوية قابعة في ميدان الحديث لا يعرفها الا رجاله فضلا عن أنها تيسر لنا الترجمة من اللغات الاجنبية بدلا من الاجتهادات الفردية التي لا تؤدي إلى اختلاف المترجمين فحسب وانما إلى وضع ألفاظ قد لا تكون دقيقة وقد يختلف مفهومها لدى القارئ عنها لدى المترجم .

ثاني وجوه النفع أن نفيد بمنهج هؤلاء في ضرورة رواية الخبر مسبوقا بسنده إلى حد أن أفتى ابن حجر بعزل كل خطيب مسجد لا يبين مستنده في الرواية [1] ، ولكن كيف نفيد بمنهجهم في حياتنا العادية ؟ إننا نطالع الصحف اليومية والأخبار تذكر فيها مسبوقة برموز تشير إلى أسماء وكالات الأنباء التي تناقلتها ، ولكننا عادة لا نعير هذه الرموز التفاتا وانما نقرأ الخبر ونصدقه ونتناقله ونرويه ، وليس ذلك من صفات العقلية النقدية في شيء ، فان خبرا يحمل طابع النقد أو التجريح من وكالة من وكالات الأنباء الغربية عن الاتحاد السوفيتي أو الصين أو حتى عن دولة غير متحالفة مع الغرب لا بد أن نقرأه بحذر بل أن نتشكك فيه والعكس صحيح اذا كانت وكالة الأنباء شرقية والنبأ عن دولة غربية ، ولا يحملنا خبر مطبوع في صحف تطبع بالملايين مصدره وكالة أنباء عالمية على تصديقه ،

---

(١) القاسمي : قواعد التحديث ص ١٦١

اننا في عالم تتنازعه كتل ويسوده صراع وحرب باردة من أهم أسلحتها حرب الاشاعات ومن أهم أجهزتها وكالات للمخابرات قد جندت في الحرب السيكلوجية علماء متخصصين من أجل دحر معنويات العدو أو الخصم عن طريق الخبر الكاذب .

الخبر المقرون بسنده من أهم دلائل الضبط في الرواية ، وصدق المخبر أو كذبه يكشف في كثير من الأحيان عن حقيقة الخبر سواء أكان ذلك في الحديث أم التاريخ أم ما تتناقله وكالات الانباء من أخبار الدول وأحوال المجتمعات .

هذه بعض وجوه النفع التي يمكن أن نستفيد فيها بما قدمه أهل الحديث من منهج ، اذ لا يكفى أن نكشف عن اصالة تراثنا وانما أن نفيد منه أكبر فائدة في كل مظاهر حياتنا الحاضرة : دينية وفكرية ويومية .

•••

أهم المراجع

أولاً : في علم مصطلح الحديث .

١ – الحاكم النيسابوري وتحقيق الدكتور معظم حسين : معرفة علوم الحديث (منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر بيروت)

٢ – ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري) : علوم الحديث (المعروفة بمقدمة ابن الصلاح) .

٣– ابن كثير (الدمشقي) تحقيق أحمد محمد شاكر : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث .
(مكتبة محمد علي صبيح القاهرة طبعة ثالثة ١٣٥٠ هـ(١٩٣١)

٤ – ابن قتيبة الدينوري : تأويل مختلف الحديث في الرد على أعداء أهل الحديث .

(مكتبة زيدان القاهرة سنة ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨ م) .

٥ – السيوطي (جلال الدين) : تدريب الراوي شرح تقريب النواوي .

٦ – السيوطي (جلال الدين) : اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (نشر المكتبة التجارية القاهرة) .

٧ – ابن خلدون (عبد الرحمن) وتحقيق الدكتور علي عبد الرحمن وافي المقدمة (أى مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر .....)
(لجنة البيان العربي – القاهرة ١٩٦٠) .

٨ – القاسمي (محمد جمال الدين) وتحقيق محمد بهجت البيطار : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (دار احياء الكتب العربية ١٣٨٠هـ – ١٩٦١) .

٩ – أحمد أمين : فجر الاسلام (مكتبة النهضة العربية الطبعة السابعة ١٩٦٠) .

١٠ – مصطفى السباعي (الشيخ الدكتور) : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي .

(مكتبة دار العروبة ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠ م) .
والكتاب رسالة نال بها المؤلف درجة الأستاذية من الأزهر وفيها دفاع حار عن أهل الحديث مع نقد عنيف لأحمد أمين في كتابه « فجر الاسلام » (الفصل الخاص عن السنة وتدوينها) ولمحمود أبو ريه في كتابه « أضواء على السنة المحمدية » ثم للمستشرقين عامة وجولدتسهير خاصة في كتابه .

Etudes sur la tradition islamique
tr. en Français par Léon Bercker, Paris 1952

١١ – صبحي الصالح (الشيخ الدكتور) : علوم الحديث ومصطلحه « عرض ودراسة » .

(المكتبة العربية بدمشق ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م) .

12 – The Encyclopaedia of Islam, Vol. III - fus. 41.
p. 23. Art. « Hadith »
by J. Robson

ثانياً : في التأريخ :

١ – لانجلوا وسينيوبوس وترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى : المدخل إلى الدراسات التاريخية (الكتاب مترجم مع كتابين آخرين هما

« نقد النص لبول موس والتاريخ العام بالمفهوم العالمي لكانط) تحت اسم النقد التاريخي .

(دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٦٣) وكتاب « المدخل إلى الدراسات التاريخية » وهو من أهم ما كتب في منهج البحث التاريخي

٢ – الدكتور عبد الرحمن بدوى : مناهج البحث العلمي (الفصل الخاص بالمنهج الاسترادادي) .

(دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٦٨) .

٣ – الدكتور أسد رستم : مصطلح التاريخ (وقد نوه الكاتب إلى الشبه بين مصطلح الحديث والمنهج التاريخي ومن ثم أطلق على الأخير اسم مصطلح التاريخ) .

٤ – الدكتور حسن عثمان : منهج البحث التاريخي (في الكتاب إلى جانب قواعد المنهج أمثلة من الخبرة الشخصية للمؤلف كباحث تاريخي ليفيد منها طلبة التاريخ خصوصاً طلبة الدراسات العليا) .

(دار المعارف ١٩٦٠) .